



«الانتخابات المحلية تشكل نقطة تاريخية في مسار الانتقال الديمقراطي في تونس وخطة حاسمة جديدة نحو تحقيق الديمقراطية التشاركية».

دانيال روبنشتين
سفير الولايات المتحدة في تونس



«من الضروري القضاء على ظاهرة الإرهاب التي عانت منها ليبيا طيلة السنوات الماضية، ولم تكن في يوم من الأيام جزءا من التركيبة الاجتماعية للبلاد».

أحمد امعيتيق
نائب رئيس المجلس الرئاسي الليبي

أويحيى يفشل في بيع خطاب الحكومة للرأي العام

● استمرار الغموض بشأن مشروع الولاية الخامسة لبوتفليقة ● الأطباء الجزائريون يتهمون رئيس الحكومة بتأليب الرأي العام ضدهم



أويحيى يذكي الأزمة الاجتماعية

من الجزائريين الاستفادة من المرافق والإمكانيات المادية والبشرية كما هو الشأن في باقي ربوع البلاد.

وأضاف "رئيس الوزراء ما زال يمارس الخطاب الشعبي، لأن الأطباء المقيمين لم يطلبوا الإعفاء من الخدمة العسكرية كما روج له في الندوة الصحفية، بل طالبوا بمراعاة بعض الحالات الاستثنائية، كما هو الشأن بالنسبة للفئات الاجتماعية والمهنية الأخرى". وشدد على أن المعنيين ينتظرون تكفلا حكوميا بالمشاكل والإنشغالات المرفوعة، وليس تصريحات صحفية متحاملة، تنطوي على رسائل تحريضية للرأي العام على الأطباء المقيمين.

فترة الخدمة العسكرية من فترة الخدمة المدنية، ولو تم التنازل عنها لثلثت الخدمات الصحية في مناطق الجنوب والصحراء".

وهو التصريح الذي رد عليه قيادي تنسيقية الأطباء المقيمين، بالقول "تسلل الخدمات الصحية في الجنوب والمناطق الصحراوية سببه الانتقاد إلى الإمكانيات والمرافق والتجهيزات وليس (الانتقاد إلى) العنصر البشري، لأن الطواقم الطبية متوفرة".

واعتبر أن سكان الجنوب ليسوا جزائريين من الدرجة الثانية، حتى يستفيدوا من الخدمات الصحية والعلاجية، بواسطة الخدمة المدنية، ومن حقهم كغيرهم

منذ عدة أشهر الأطباء المقيمون مسؤولية الوضع الذي يعيشه قطاع الصحة، ودافع عما أسماه مصالح الدولة وحقوق المواطنين في العلاج والخدمات الصحية في مختلف ربوع البلاد.

ولفت إلى أن المشاورات والحوار مستمران بين الحكومة وفئة الأطباء، من أجل التوصل إلى أرضية توافق بين الطرفين، وأن وزارة الصحة لم تغلق أبواب الحوار، بهدف إنهاء حالة الانسداد والعودة إلى الوضع الطبيعي.

وأضاف "الخدمة العسكرية واجب وطني لجميع أبناء الشعب بمن فيهم الأطباء، والحكومة قدمت ضمانات للمعنيين، بخضم

لم ينجح رئيس الحكومة الجزائرية أحمد أويحيى في إقناع الرأي العام الجزائري بخطاب السلطة وهو ما تعكسه مسارعة الأطباء إلى الرد على تصريحاته الواردة في الندوة الصحفية التي خصصها لعرض حصيلة حكومته في السداسي الأول، ما يكرس استمرار التجاذب بينهم وبين الحكومة.

صابر بليدي

الشائعات، رغم أنها تدرك أن مسألة تعيين أو تنحية رئيس الحكومة هي من صلاحيات رئيس الجمهورية وحده، في إشارة إلى حزب جبهة التحرير.

ودافع أويحيى بشدة عن حكومته للرد على اتهامات أطلقتها المعارضة السياسية، حول "غيابها عن الميدان وعدم تفاعلها مع الحراك الاجتماعي المتنامي في البلاد، وحتى عن الحادث المأساوي للطائرة العسكرية المنكوبة، حيث شدد على تعاطي وزارة الدفاع الوطني مع الحادث ومع الرأي العام" ومع أسر الضحايا.

ولم تسلم الحكومة من انتقادات الطبقة السياسية خاصة بعد غيابها عن حادث الطائرة المأساوي، أو عن تبعات أحداث العنف الرياضي وضحايا التقلبات الجوية الأخيرة، حيث أفضت مباراة كرة قدم بمدينة قسنطينة إلى سقوط ضحايا والعشرات من الجرحى، كما أدت التقلبات الجوية إلى وفاة أربعة أشخاص وتسجيل خسائر جسيمة.

ولقيت تصريحات أويحيى المتعلقة بقطاع الصحة استهجانا واسعاً لدى الأطباء الذين اتهموه بمغالطة الرأي العام.

واتهم القيادي في التنسيقية المستقلة للأطباء المقيمين محمد طابلس، رئيس الحكومة بممارسة التحريض الضمني عليهم، وتقديم معلومات مغلوطة للرأي العام حول الوضع الحقيقي لقطاع الصحة في البلاد، بالعمل على تجاوز الحقائق الميدانية، وفشل الحكومة في النهوض بالقطاع ومعالجة مشاكله المادية والبشرية.

وأكد في اتصال لـ"العرب" أن "أحمد أويحيى ما زال متمسكا بمواقفه الحزبية والرسمية، وجدد رفضه للمطالب الاجتماعية والمهنية الشرعية المرفوعة منذ عدة أشهر، مع تبرئة حكومته من الوضع الذي آل إليه القطاع في السنوات الأخيرة".

وكان أويحيى في ندوة صحفية قد حمل الحركة الاحتجاجية والإضرابات التي يشنها

فشل المفاوضات السرية بين السلطة والمعارضة الموريتانية

إلى رئيس الجمهورية ليختار من بينها 11 شخصا لعضوية اللجنة المستقلة للانتخابات. ومن المقرر أن تشهد موريتانيا انتخابات بلدية وتشريعية وجهوية قبل نهاية العام الحالي وانتخابات رئاسية في 2019.

وحذرت المعارضة يناير الماضي من "انفجار وشيك للأوضاع جراء سياسات الرئيس محمد ولد عبدالعزيز، وأن الانتقال المتوقع للسلطة سنة 2019 سيتم في ظروف معقدة بفعل الجفاف والفقر وتراجع الحريات بموريتانيا". ودعت لتهيئة الأجواء العامة للانتقال السلمي سنة 2019 من خلال تعزيز الوحدة الداخلية للمعارضة والمحافظة على وحدة الشعب والعمل من أجل فرض التغيير.

والمعارضة، إن الآلية ضمت أربعة أعضاء يمثلون أحزاب الألفية المؤيدة للحكومة، وأربعة يمثلون أحزاب المعارضة المحاورة.

وحسب المصادر، عهد إلى أعضاء الآلية باقتراح 21 شخصية لعضوية اللجنة ليتم عرضها على الاجتماع الموسع لأحزاب الألفية والمعارضة وفي حال تم الاتفاق على 11 عضوا للجنة الحكماء التي تتولى الإشراف على اللجنة وإدارتها يتم رفعها إلى رئيس الجمهورية للتصديق عليها وإصدار مراسيم التعيين.

وأوضحت المصادر أنه في حال عدم الاتفاق بين الأطراف المشاركة في لجنة الحوار يتم رفع أسماء 22 شخصية مقترحة

وتضاربت الأنباء الأيام الماضية حول وجود اتفاق سرّي بين الأغلبية والمعارضة المقاطعة للانتخابات، وهو ما يسمح بمشاركتها ويمنحها التمثيل في اللجنة المستقلة للانتخابات وضمانات بشفافية الانتخابات البلدية والبرلمانية والجهوية والرئاسية.

وأقرت الأسبوع الماضي لجنة مشتركة بين الألفية الحاكمة والمعارضة آلية توافقية من ثمانية أشخاص لتعيين أعضاء اللجنة المستقلة للانتخابات المزمع إعادة تشكيلها للإشراف على الانتخابات القادمة.

وقالت مصادر من داخل لجنة متابعة مخرجات الحوار السياسي بين السلطة

لـ"نواكشوط" - أعلن حزب الاتحاد من أجل الجمهورية الحاكم في موريتانيا وقف كافة أشكال التفاوض مع المنتدى الوطني للديمقراطية والوحدة المعارض.

ونشر رئيس الحزب سيدي محمد ولد محم تغريدة على صفحته بموقع التواصل الاجتماعي تويتر، قائلا إن "مسار التفاوض السري مع منتدى المعارضة توقف بانتهاء آخر اجتماع بين الأغلبية والمنتدى فجر الأحد".

وقال ولد محم "بعد أن اتفقتنا ودخلنا في إجراءات التوقيع على الاتفاق قامت جهات في المنتدى بنشر بعض بنوده بشكل مشوه، مما دفع وفد المنتدى للتراجع".

« باختصار

◀ ورُعت جمعية "أيادي الخير" للأعمال الخيرية بطرابلس الأحد، مساعدات غذائية للعائلات المحتاجة من ذوي الدخل المحدود والأرامل في مدينة سرت الليبية، بتمويل من برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة.

◀ قالت وزارة الدفاع الجزائرية الأحد إن مفرزة للجيش ألقت القبض على ثلاثة إرهابيين بجرج باجي مختار، بمحافظة أدرار.

◀ قتل جندي من الخوذ الزرقاء في مالي في هجوم على معسكر لقوة "مينوسما" في تمبكتو (شمال)، أدى أيضا إلى سقوط نحو عشرة جرحى.

◀ أكد محمد الطاهر سيالة وزير الخارجية بحكومة الوفاق الليبية المعترف بها دوليا ومقرها طرابلس، وجود مشروع قرار أمام القادة العرب في السعودية لدعم الحل السياسي في ليبيا، مشيرا إلى أن التداخلات الخارجية الكثيرة هي المسؤول الأول عن ضرب الاستقرار في ليبيا.

◀ أوقفت قوات الأمن المغربية، الأحد، 80 مهاجرا أفريقيا كانوا يستعدون للإبحار إلى إسبانيا بطريقة غير شرعية، وفق مسؤول أمني مغربي.

◀ قال الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، الأحد، إن الأزمات والصراعات السياسية والعسكرية التي تشهدها ليبيا تؤثر سلبا على الأمن القومي العربي.

◀ دعا الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل، الحكومة إلى تقديم قائمة المؤسسات العمومية التي تسعى إلى التفاوض فيها للرأي العام، منهما إيها بالسعي إلى التفاوض في الشركات المرحة عوضا عن الشركات التي تمر بصعوبات مالية.

المشاركة والتعليق
news@alarab.co.uk

بوادر تراجع المجلس الرئاسي الليبي عن دعم إجراء الانتخابات

واعتبرت التصريحات الصادرة عن الطاهر السني التي أعرب فيها عن رفضهم إجراء الانتخابات قبل إصدار الدستور، ترجعا عن دعم إجراء الانتخابات هذا العام وذلك نظرا لما ستستغرقه عملية الاستفتاء على الدستور من وقت. ويتطلب إجراء الاستفتاء إصدار مجلس النواب لقانون لم يبدأ مناقشته بعد.

ولا يلقى مشروع الدستور الذي أعلنت هيئة الستين بوليو الماضي الانتهاء من كتابته إجماعا داخل الأوساط الليبية، حيث عبرت العديد من الأطراف عن رفضها له كإصدار الفيدرالية في إقليم برقة والتبو وهو ما يهدد بسقوطه خاصة في صورة ما تمت عملية الاستفتاء وفقا للأقاليم.

ويتسق موقف المجلس الرئاسي مع مواقف تيار الإسلام السياسي وبعض الدول كبريطانيا وإيطاليا.

وقال رئيس هيئة الانتخابات خالد السائح إنه على جميع الدول والمنظمات دعم إجراء انتخابات إذا كانت ترى فعلا أن الأزمة مردها صراع على السلطة. وأضاف في تصريحات نقلها موقع "المرصد" أن "تصريحات مسؤولي بعض الدول توضح وجود رفض لإجراء الانتخابات التي تعد شائنا داخليا".

وكان وزير الخارجية البريطاني بوريس جونسون حذر من إجراء انتخابات مبكرة في ليبيا. وقال حينئذ "ما لم تكن تلك البلد حكومة فاعلة وموحدة، فسيظل الليبيون يعانون معاناة شديدة".

طريق للخروج مما وصفه بـ"الأزمة" تضمنت إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية مشتركة في شهر مارس 2018، والإعلان عن وقف جميع أعمال القتال، إلا ما يخص مكافحة الإرهاب.

كما اشتملت الخطة على تشكيل لجان مشتركة من مجلس النواب ومجلس الدولة للبدء في دمج مؤسسات الدولة المنقسمة وفصل الصراع السياسي عن توفير هذه الخدمات.

ومن المرتقب إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية قبل نهاية 2018 في ليبيا، وفق خارطة طريق للأمم المتحدة، تشمل أيضا إقرار دستور وتحقيق مصالحة وطنية شاملة.

وكان السراج أول من دعا لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية تنهي حالة الانقسام السياسي الذي عجزت المفاوضات عن إنهائه. وطرح السراج في يوليو الماضي خارطة

القرار النهائي بيد الليبيين